

هل يفلت أردوغان هذه المرة أيضاً

■ **حميدي العبدالله**

توجه الحكومات الغربية، ولا سيما الولايات المتحدة، دائماً انتقادات لأردوغان وسياسة حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا. وكان آخر هذه الانتقادات الصريحة ما جاء على لسان الرئيس باراك أوباما على هامش مشاركة الرئيس التركي في قمة الأمن النووي في واشنطن.

ويمكن الاستنتاج أنّ الانتقادات الغربية للحكومة التركية والمواقف الرئيس التركي تعكس واحداً من احتمالين، الاحتمال الأول، أنّ تكون الحكومات الغربية، وتحديدًا إدارة أوباما توجه هذه الانتقادات لأنّ الرئيس التركي لا ينسّق سياساته بشكل كامل مع الولايات المتحدة والدول الغربية، ولا سيما في مسألتين أساسيتين، الأولى كيفية التعامل مع الأزمة السورية، حيث يرغب أردوغان وحكومة حزب العدالة والتنمية بتدخل مباشر، أو حول الموقف من «داعش» والتعاون السري والعنلي معه.

الاحتمال الثاني، ان يكون الرئيس التركي وحكومته لا يتعاونان مع الغرب لحرصهما على عدم الاصطدام مع تنظيم «داعش» الذي يجوز على تعاطف واسع، تبعا لبعض التقارير، في معال نفوذ حزب العدالة والتنمية، إضافة إلى وجود خلايا نامثة كثيرة تابعة لـ«داعش» يمكنها أن تتحرّك في أيّ وقت، ومن شأن تحركها أن يلحق أذى كبيرا في تركيا ويوجه ضربات قوية لها، وهو يخشى ذلك ويخشى على قاعدة حزبه واحتمال تخليها عنه، لا سيما أنه حمل ويحمل خطابا يُوّجِخُ الخواطر ويعزف على وتر الأمجاد العثمانية في مواجهة الغرب.

في مطلق الأحوال، وكائنًا ما كان الاحتمال الذي يقف وراء الانتقادات الغربية لحكم حزب العدالة والتنمية والرئيس التركي، فإنّ هذا التوتر ستكون له تداعيات وانعكاسات سلبية على متانة ورسوخ حكم الحزب الذي يواجه تحديات كثيرة ليس أكثرها قوة تمتع الأحزاب المعارضة بتأييد أكثر من نصف الناخبين الأتراك، بل ثمة عينة من التحديات رصدتها الباحث في «معهد واشنطن» والمختصّ بالشأن التركي سونر جاغانباتي ونشرتها صحيفة «الوول ستريت جورنال» في شهر آذار المنصرم، وعلى الرغم من أنّ الباحث هو من معسكر المحافظين الجدد ومن مؤيدي دعوات الرئيس التركي لتدخل الولايات المتحدة عسكريا في سورية، إلا أنه يقرّ حرفيا أنه «في السنوات الثلاث الماضية شهدت تركيا خسماً من أسوأ الهجمات الإرهابية السنّ في تاريخها، أسفرت عن مقتل 250 شخصا على الأقلّ وجرح أكثر من 800 شخص، وكانت جميعها من تداعيات الحرب السورية»، ويخلص الباحث إلى القول «لم يعد السؤال الآن حول إمكانية حصول هجوم آخر، بل حول توقيت هذا الهجوم».

حول أسباب هذه الهجمات ودوافعها يقول الباحث: «ينظر إلى سياسة أنقرة تجاه سورية بشكل يدفع جميع الأطراف الرئيسية في الصراع إلى كرهها، بدءا من نظام (الرئيس) الأسد، مروراً ببروسيا ووصولاً إلى تنظيم «الدولة الإسلامية.»داعش»، وحزب الاتحاد الديمقراطي وحزب العمال الكردستاني التابع لحزب الاتحاد الديمقراطي في تركيا، وبالتالي محاربة أربعة أعداء في الوقت ذاته قد جيء تركيزه إلى الحزب».

لا شك أنّ هذه أبلغ رسالة من مؤيدي نهج أردوغان ولا سيما في سورية، تؤكّد المخاطر التي جلبتها هذه السياسة على حكم حزب العدالة والتنمية.

حلب

■ كان استحقاق حلب يتقدّم مع تحرير أريافها والمقدّم نحو أعزاز وصولاً إلى الحدود التركية. شكل تحرير ريف اللاذقية فرصة للاقترب من عتق حلب وإدلب.
جاءت الهدنة واختيار «جبهة النصرة» وراء جماعة الرضا وما سُمّي بـ«الجيش الحر» لتستفيد من الهدنة وتؤجّل معركة حلب وتحمي إدلب التي لا تستطيع الاختيار لتحصيدها وراء ذات العناوين، وهي المعقل المكشوف وطريق حمايتها الوحيد هو تأجيل حلب بالرهان على تحييد الأرياف تحت ظلال الهدنة.

ـرهان «الضرورة» كان على أولوية تدمير بالنسبة للجيش السوري مستقبداً من الهدنة لتنظيم هجوم نوعي يشهد له بانجاهها، وكانت توقعاتها صمود «داعش» أشهراً بعدما خسر «داعش» معركة خنابس ودور الأرياف أمام الجيش، وصارت معركة تدمر تحسم مستقبل وجوده.
ـحدث ما كان متوقعا وحسم الجيش السوري في عشرة أيام معركة تحتاج شهورا، وصار مستعداً لمعركة إدلب طالما حلب وأريافها مشمولين بالهدنة.

ـفاعتة «الضرورة» بين الكفاح المره لحرب حلب والكاس الأشدّ مرارة لحرب إدلب، فاختارت نزح قناع الهدنة والتفجير في حلب.

ـصار استحقاق معركة حلب على الطاولة وفتح الجيش أبواب جهنم.

«التعليق السياسي»

.....

لهذه الأسباب يسعون إلى تغيير صوت المنار...

■ **هشام الهييشان***

تزامناً مع قرار شركة «نايل سات» بوقف بث قناة «المنار» الفضائية على أقمارها الصناعية، لا أعرف بالتحديد ما هو سقف الغباء والقليقة الهمجية والعنجهية الجاهلية في مثل هذه التصرفات، وما هو العبرنّ المنقطع بعقول القوى العربية، عندما تقوم بمثل هذه التصرفات والسلوكيات الرعناء، ولا أعرف الآن كان هذا الموضوع بالتحديد وتغيير صوت «المنار»، سوف يشكل إنجازاً لقوى هذا المحور المرتبطة بالمشروع الصهيوني –أميركي-

اليوم لا يمكن إنكار أن هناك حرباً إعلامية كبرى تنتهجها بعض الدول والأنظمة العربية، كعقيدة حرية إعلامية، حربها على قوى ودول محور المقاومة، والنضج لجميع أحراراً ان هذه الحرب بدأت تأخذ أنماطاً وصوراً مختلفة بطريقة عملها ومفاعيلها ونتائجها، فالיום تحاول هذه القوى الإقليمية تغيير دور الإعلام العربي المقامون بشكل شبه كامل، لممس الحقائق واضعاف المعنويات، وما عليه الحجب الأخيرة لقناة «المنار»، من نقل أسات، وقبلة «عريسات»، لإدليل على إفلاس هذه القوى المرتبطة بالمحور والمشروع الصهيوني –أميركي والمتخرطة بالحرب على القوى المقاومة لهذا المشروع بشكل علني.

في الفترة الماضية، كنا نتحدّث عن مجموعة كبيرة من المعارك الإعلامية التي يستهدف قوى المقاومة، والتي قادتها بعض وسائل الإعلام التابعة لقوى اإقليمية تابعة ومتحالفة مع المشروع الصهيوني –أميركي، أما اليوم فقد أصبحتنا نتحدّث عن تدخل علني ويشكل منمنج من قبل هذه القوى بمسار الحرب الإعلامية، فاليوم لا يمكن أبدا وضع ما جرى أخيراً من تعدّ على حرية الإعلام المقاوم إلا في خاتمة العمل للمشروع الصهيوني –أميركي، فعندما تنتهك هذه القوى والأنظمة نهجاً علنياً وعادياً ويشكل مباشر على الإعلام العربي المقاوم، فهي تؤكّد بما لا يبطع الشك أنها جزءٌ من المشروع الصهيوني –أميركي، الذي يستهدف ويضرب المنطقة وبقوة بهذ المرحلة.

بالنسبة لنا نعلم جيداً ان الحرب على «المنار» بدأت بالتحديد وبشكل منمنج منذ عام 2006، وبالتحديد بعد هزيمة الكيان الصهيوني وحلفائه في معركة تموز، وإعلان انتصار حزب الله على هذه الغزوة الهمجية التي حملت بصمتها من الأهداف والاحداثات الصهيوني،أميركية التي تستهدف المنطقة، وأسقط بعضها حزب الله بالتعاون مع سورية، ولأنها وقعت من قبل الدولة اللبنانية في تغليفها الواسعة لتفاصيل الهزيمة الصهيونية، وبعد ذلك استمرّ هذا التصعيد ضدّ «المنار» ومنذ ذلك الحين إلى اليوم، نعيش مع تصعيد منمنج ضدّ «المنار»، من قبل هذه القوى المتحالفة مع المشروع الصهيوني –أميركي، فالقناة تعاقب اليوم، ولأنها وقعت مع سورية، ولأنها نصدت منذ البداية للحرب على الإعلامية التي تشنّ ضدّ سورية من قبل هذه القوى منذ أكثر من خمسة أعوام، ولأنها وقعت مع اليمن ومع فلسطين ومع العراق....، وفضحت حقيقة المشاريع الصهيوني –أميركية التي تستهدف المنطقة.

اليوم نحاول بعض دول هذه القوى بعد تعثر أهداف واجندات حربها ومجموع معارمها ضدّ قوى المقاومة في المنطقة، إسكات وتغيير صوت هذه القوى المقاومة، كجزءٍ من منهجية الحرب متعددة الوجود والفصول والأنماط التي تشنّ على قوى المقاومة في هذه المرحلة، وهذه المعادلة أصبحت واضحة لجميع المتابعين، فالحرب التي تشنّ اليوم ويشكل مباشر على «المنار» تغيير صوتها، هي تأكيد بصريح لطبيعة ومنهجية الحرب الشرسة التي تشنّ اليوم على قوى المقاومة في المنطقة العربية.

اليوم على جميع هذه القوى والأنظمة التي علتت أخيراً على محاولة تغيير صوت «المنار»، ان تعترف أنّ صوت هذه القناة قد قهرها وأسقط عنها ورقة التوت الأخيرة، ونعلم جميعاأنه بعد اقتضاح الوجه التامري الحقيقي لوسائل اعلام هذه القوى المرتبطة بالمشروع الصهيوني – أميركي التي مولت من قبل هذه القوى ولديها موزاننا سنوية تعادل موزان دول بحالها، وتحول الكثيرين من المهتمين بالإعلام العربي سواء كانوا مشاهدين ام متابعين لمسار ومنهية هذه الوسائل الإعلامية إلى متابعين قنوات المقاومة العربية، التي شكلت وعلى رغم محدودية مواردها نلقته نوعية في مسار الإعلام العربي المهني إلى حدّ كبير، وهذا ما يزعج اليوم هذه القوى التي صرفت وتأنقت المليارات من الدولارات على إعلامها التي اكتشف وجهه الحقيقي، وبات الجميع يعرف انه ان اعلام ناطق باسم المشروع الصهيوني –أميركي، وهو بعيد كل البعد من طموحات وتطلعات الشعوب العربية، بعكس قنوات ووسائل إعلام المقاومة التي هي نظر الكثيرين تجسّد مفهوماً حقيقياً لتطلعات وطموحات الشعوب العربية الساعية للتحرر وهزيمة المشروع الصهيوني –أميركي وأدواته، والذي يستهدف الشعوب العربية من المحيط إلى الخليج، ولايستغني احدا بالمطلق.

ختاما، على القائمين اليوم على مشروع تغيير وإسكات صوت «المنار»، ان يصحّحوا مسار اعلامهم والبس، والذي يعكس حقيقة إفلاس مشروع ميول المرتبطين بالمشروع الصهيوني –أميركي، فهم كلما حاولوا ضرب الإعلام العربي المقاوم ستزيد شعبية هذا الإعلام المقاوم في الشارع العربي، ما سيضعس بشكل مباشر على أيادي حزم القاعدة والجهامير العربية المتخرطة فكراً وسلوكاً بالمشروع المقاوم للمشروع الصهيوني –أميركي الذي يستهدف المنطقة كل المنطقة لخلق «المنار» في مستقبلي منارة صامدة رغم المحاولات الغلامية لإخماد صوتها وصوتها.

✽ كاتب وناشط سياسي. الاردن
hesham.habeshan@yahoo.com

البناء

العلمانية والتعددية الثقافية في مواجهة الفكر التكفيري

■ **د. حسام الدين خلاصي**

ثلاث كلمات مفتاحية لهذا المقال ألا وهي العلمانية – التعددية الثقافية – التكفير، وهي التي سيدور بينها جدال وجدل للوصول إلى علاقة بينها تفصل وتضع الخطوط وتطرح السؤالين التاليين:

من في مواجهة من؟

من مع من في مواجهة من؟

إنّ أفضل المقالات والمقولات هي التي تنطلق من الواقع، إذ اثبتت التجربة أنّ استنباط التعاريف والمواضيع والحلول من الواقع المحلي لمشكلة ما هي الطريقة الأمثل للتشخيص.

لقد اجتاحت المنطقة والعالم على حين غرة موجة من الفكر الغلامي التكفيري الغير قابل للتطبيق معه بأي شكل من الأشكال نظراً لإصنائه الجميع وتفرّده بالوجود وإدارة الشؤون الحياتية للناس مطلقاً من الحياة»، وبناء عليه، يمكن القول إنّ العلمانية ليست ديولوجيا أو عقيدة بقدر ما هي طريقة للحكم، ترفض وضع الدين أو سواه كمرجع رئيسي للحياة السياسية والقانونية، وتتنجح إلى الإهتمام بالأمور الحياتية للبشر بدلاً من الأمور الأخرى، أي الأمور المادية الملموسة بدلاً من الأمور الغيبية.

واضح إذ أنّه من المفهّن عليه وضع تعريف محدّد للدولة العلمانية: وفي الواقع فهي تعترف بيشم ثلاث حداث متباينة، ويتداخل مع مفهوم دين الدولة أو الدين ذي الامتياز الخاص في دولة معينة.

1 - هناك بعض الدول تنصّ دساتيرها صراحة على هويتها العلمانية مثل الولايات المتحدة وفرنسا وكوريا الجنوبية والهند وكندا.

2- بعض الدول الأخرى، لم تذكر العلمانية في دساتيرها ولكنها لم تحدّد ديناً للدولة، وتنتصّ قوانينها على المساواة بين جميع المواطنين وعدم تفضيل الأديان والسماح بحرية ممارسة المعتقد والإحاد، واحترام حقوق الأقلّيات الدينية، أي بالتالي تعتبر دولاً علمانية.

3 - هناك الشريحة الثالثة من الدول وتنتصّ دساتيرها على دين الدولة، كصير وسورية والعراق وموناكو واليونان، غير أنّ دساتيرها تحمي المبادئ العلمانية العامة، كالمساواة بين جميع مواطنها وكقالة الحريات العامة، مع تقييد لهذه الحريات، يختلف حسب الدول ذاتها.

4 - فإما بعض الدول العلمانية الواسع للمنطقة والعالم. العلمانية والتقدمية اليسارية هي تركه تأثير تراجع فكرة الأحراب العلمانية والسفوح الصفراء واستعمالها بينما اقتضت الضرورة الإسلامية بالشباب العربي للبحث عن الروح في الدين المزيف الذي كان متوفراً عبر وسائل الإعلام بذكاء شديد.

5- الحاجات الاقتصادية لمعظم شعوب المشرق العربي واستقدام العبيات المتعلمة والجاهلة إلى دول الخليج العربي والمملكة الهايمية والجزيرة سعود من المفكرين الوهابيين لا بل المقاتلين الانتحاريين استعداداً لساعة الصفراء واستعمالها بينما اقتضت الضرورة الإسلامية الترفيع كما اتضح من أحداث سورية وليبيا والعراق.

زرع الأفكار الغربية وتدرج إحكامها في عقول الشباب العربي والإسلامي، وشيطة الخطاب الديني ليبدو فيه الإسلام كانه مستهدف بوجوده لينثري المدافعون عنه من كل جذب وصوب من أرجاء العالمين العربي والإسلامي إنقاذاً وتشبيرا بدولة الخلافة الإسلامية.

من هنا نستنتج رائحة الخطر الذي يهدد بقوة الوجود الكامل لأمم ودول عريقة اجتهدت إنسانياً لتقدم نموذجاً في الاستقلال والسيادة رغم تعثرها في هذا الاتجاه عبر أكثر 50 عام من القرن الماضي.

إذ... فراع الساحة العربية من الفكر التقدمي واليساري العلماني والقراض المفكرين الليبراليين بفعل الاضطهاد السياسي هو من سمح للبدليل التكفيري بالحضور بقوة في المشهد العسكري والسياسي للمنطقة وصار شغلهوا الشاغل، بالطبع كانت هناك مؤشرات تدل على اقتراب انفجار وتنظفي هذا الفكر التكفيري وبقوة مع بداية الألفية الجديدة، ولكن كامل الحكومات الغربية والإسلامية إما كانت في حالة مصالحة مع القواعد الأخوانية المنتشرة درءا لشرها أو في حالة استخفاف من الحركات الإسلامية السلفية والجهادية والغرور

الزائد بإمكانية القضاء عليها في أي وقت ، أما حكومات أوربا الشمالية فكانت تغذي هذه المنابر وتفتح لها المجال لتستخدمها فيما بعد كأداة للإرهاب المنظم لتنتشر عسكريا واقتصاديا بحجة القضاء عليه متجاهلة أنّ هذا الإرهاب يسيلقب عليها لأن ماهية الفكر التكفيري تعتمد على عض الالتي مدت له أول الحار عندما تقوى شوكته لأنه من أصحاب نظرية القضاء للغير مهما كان وعلا شأنه لأن الغلبة له وحده في نهاية الأمر والجنان في الانتظار.

من هنا برزت أهمية التصدي لهذا المشروع الصهيوني القائم على ركائز إسلامية مشوهة عبر زمن طويل وجدت بيئة خصبة في اندعام وتراجع شكل الدولة العلمانية أمام الانصياع لرجال الدين الموجهين وماهيا بطريقة ذكية في انتظار لحظة الصفرة.

إنّ دراسة أيّ واقع عربي في الدول التي عانت من وبيلات «الربيع العربي» ستشابه بعضها مع اختلاف مقومات المجتمعات من حيث الأئنية والعشائرية والقبلية رغم أنها جميعا ستكون البيئة الحاضنة للفكر الوهابي في بداية الحراك الذي صولر سلبيا نتيجة التماسك بين أفراد المجتمع والعشيرة. لقد درست الحركة الوهابية ووجدت وراءها الصهيونية المجمع العربي بديقة متناهية وعرفت وحدت ساعمة الصفرة بعد أن لعبت على التناقضات الدينية والسياسية بين الناس وسخرت هذه التناقضات لمصلحة الحركة الوهابية التكفيرية المتشددة، وسنجد أنّ الدين هو العامل الأساس في تحريك الشارع وأينما جرى وجتئنا سنجد الدين هو الرافعة الأساسية لأي تطرف لأنه في خواتم هذا التطرف الجئنة الموعودة.

فلا بد إذا من البحث عن بدائل وحلول جذرية قد تبدو صعبة التنفيذ ولكن المشاكل الصعبة تحتاج إلى حلول صعبة الاكتشاف، ولابد من الاستعانة بالخبرات التاريخية للمجتمعات التي عانت من سيطرة الدين ورجاله وتخلصت منها بصورة أو بأخرى وعذا الحديث فيها عن فصل الدين عن الدولة أمرا محسوما.

المدخل التاريخي

لقد نشأت العلمانية كما يعرف الباحثون في جذورها عبر الفلسفة اليونانية القديمة (إبيقور)، غير أنها خرجت بمفهومها الحديث خلال عصر التنوير الأوروبي على يد عدد من المفكرين أمثال توماس جيفرسون وفولتير وسواهما، وأخذت صوغها مفادا بأنها هي فصل الحكومة والسلطة السياسية عن السلطة الدينية أو الشخصيات الدينية، وتعني في ما تعنيه عدم قيام الحكومة أو الدولة بإجبار أيّ أحد على اعتناق وتبني معتقد أو دين أو تقليد معين لأسباب ذاتية غير موضوعية، وتكل عد تبني دين معين كدين رسمي للدولة.

العلمانية في العربية مشتقة من مفردة علم وهي دورها أتية من اللغات السامية القريبة منها: أما في الإنجليزية والفرنسية فهي مشتقة من اليونانية بمعنى «العلماء»، أو «الشعب»، وإبان عصر النهضة بات المصطلح يتنحى إلى القضايا التي تمّ العامة أو الشعب بعكس التغيير التي تمّت خصاصة. أما في اللغات السامية في السريانية النضيار كلمة (نقحرة: علم) إلى ما هو منتم إلى العالم أو الدنيا أي دون النظر إلى العالم الروحي أو الماوراني، ويشكل علم أو علاقة للمصطلح بالعلوم أو سواها وأينما يشير إلى الإهتمام بالقضايا الأرضية فحسب، وتقتد دائرة المفكر البريطانية تعريف العلمانية بكونها: «حركة اجتماعية تتجه نحو الإهتمام بالشؤون الدنيوية بدلا من الإهتمام بالشؤون الأخروية».

وعرف الفيلسوف وعالم اللاهوت غيوم الأوكامي هذا المفهوم: «فصل الزمني عن الروحي، فكما يترتب على السلطة الدينية وعلى السلطة المدنية أنّ يتقبّدا بالضمائر الخاص بكل منهما، فإنّ الإيمان والمعل ليس لهما أي شيء مشترك وعليهما أن يحترما استقلالهما الداخلي بشكل متبادل.

في القرن السابع عشر، ولعلّ الفيلسوف سيونيزا كان أول من أشار إلى العلمانية إذ قال إنّ الدين يحولّ قوانين الدولة إلى مجرد قوانين تاديبية، وأشار أيضا إلى أنّ الدولة هي كيان منظّور وتحتاج دوما للتطوير والتحديث على عكس شريعة ثابتة موحدة. فهو يرفض اعتماد الشرائع الدينية مطلقا مؤكدا أنّ قوانين العدل الطبيعية والإخاء والحرية هي وحدها مصدر التشريع.

الفيلسوف الإنكليزي جون لوك كتب في موضوع العلمانية: «من أجل الوصول إلى دين صحيح، ينبغي على الدولة أن تتسامح مع جميع أشكال الإعتقاد دينيا أو فكريا أو اجتماعيا، ويجب أن تتشغل في الإدارة العملية وحكم المجتمع فقط، لا أن تنهك نفسها في فرض هذا الإعتقاد ومنع كل التصرف، يجب أن تكون الدولة منفصلة عن الدين كلية، ولا بدّتها أيّ منها في شؤون الآخر. هكذا يكون العصر هو عصر العقل، ولأول مرة في التاريخ البشري سيكون الناس أحرارا، وبالتالي قادرين على إدارة الحقيقة».

وبرز تعريف العلمانية بالطريقة الأميركية بالتصريح التالي لثالث رؤساء الولايات المتحدة الأميركية توماس جيفرسون، إذ صرح: «إنّ الإكراه في مسائل الدين أو السلوك الاجتماعي هو خطيئة واستبداد،

العلمانية والتعددية الثقافية في مواجهة الفكر التكفيري

العلمانية والتعددية الثقافية في مواجهة الفكر التكفيري

كان واضحا لجميع أنّ كلّ الأنظمة العربية السابقة والحالية في حالة تصالح مع المؤسسات الدينية ورجال الدين في اعتقاد فاضل من قبل هذه الأنظمة بأنّ الأمور تجري بخير، وأنّ رجال الدين يؤتمن لهم هم ومؤسساتهم، وأنهم انخرطوا في المشاريع الوطنية (نموذج مدينة الدولة فقط والحفاظ على التشريع الديني مصدرا للقوانين) ولكن الذي حصل ولأنّ القضية عقائدية ولأنّ الهدنة كانت طويلة مع الكيان الأول الراعي للإرهاب (المملكة السعودية) فإنّ هذه الأخيرة استطاعت أن تتغلغل عبر مبشرها في كيانات هذه الأنظمة واتضح في ما بعد أنّ رجال الدين انقلبوا على أولياء النعم وارتدوا إلى صلب العقيدة التكفيرية الوهابية، وصاروا باسم الدين يبشرون بمشروع خلافة إسلامية يستطيع أن يورّط معه كلّ غيور على الدين فاقد لمبادئ الوطنية والتي لم يترتب عليها أصلا بقوة.

من هنا نجد أنّ رجال الدين يصلحون لكلّ زمان وأوان، فهم مع الأنظمة كلها وبكلّ أنواعها سواء كانت مستبدة أو شبه عادلة، أو هم مع ثورات الشعوب ويمارسون دور القيادة فيها، فلا صوت يعلو على صوت السماء بحسب رأيهم ولأنهم الخلفاء على الأمر، ويكرهون عليها ويمتلكون السلطة والتأثير طالما أنّ القوانين سمحت لهم بذلك وسمحت بتأثيرهم المباشر والغير مباشر في المجتمع ليضربوا أصول كيانه الوطني باسم أنّ الدين يتوسّع كلّ المخالفات بين الناس، ولكنه وصّي عليهم في نهاية الأمر بفعل الحاكمية الإلهية.

وتطوّر الأمر في سورية والعراق وانتشر من المشرق العربي إلى المغرب العربي إلى أوروبا، وصارت دولتنا من الخلافة الوهابية أمرا واقعا، كلّ هذا يحصل وما زال العرب حكومات وشعوب لا يرغبون بفصل السلطة الدينية عن السياسية وما زالوا يهابون الغيب ورجاله وتأثيرهم ويشدّوا أزهم بهم.

إنّ الواقعة السياسية والثقافية لا يجب ان تستثنى أمرا مهماً مثل تأثير السلطة الدينية والدين على المجتمع ولكنها لا يجب أن تبقى تحت تأثيره وسلطوته وعليها أن تتسلح بالقوانين المدنية اللازمة للتخفيف والتقليل من هذه الأليات وإبعاد الخوف من قلوب الأقلّيات على مصيرهم في المنطقة، وكامل الاعتقاد أنّ الظروف الحالية التي تمرّ بها المنطقة هي الفرصة السانحة لإجراء التغيير الشامل نحو علمنة الدول وليس الاكتفاء بمبدئيتها أي بالفصل التام بين الدين والسياسة لأنّ ما فعله أنصار هذه التيارات الدينية التكفيرية كان بصورة كافية ليغفر الناس من السلوكات الخاطئة والمحرمة لمناصري الأديان وليقبلوا التغيير، وذلك أفضل من عقد الهدنة من جديد من قبل العلمانية السياسية الجديدة مع الدين والعقائد تحت (عنوان الدين المعتدل يستحق الحياة)، نعم انه يستحق الحياة إنّ وجد أصلا في تاريخ الشعوب ولكن بالتساوي مع غيره من المعتقدات وتكريس ثقافة مزيد من الحريات تضمن مزيد من الممارسات الصحيحة لأنّ الكبت يولد التطرف.

لتعريف مشرقي للعلمانية

إنّ العلمانية عليها أن تخرج من رحم الواقع العربي والمشرقي العربي تحديدا لأنها تنبثق من جو مفعم بالاضطرابات المختلفة والثقافات المتعددة، فهي أرض الحضارات الواجب الإعنتاة بمنجاتها دائما ويمن يتبع هذه الثقافات كاتقيات وطنية. وإن يكون هناك تعريف مسنود لها بل يجب تعريفها محليا واستنباط أخلاقياتها بما يتناسب مع الواقع المحلي لكل دولة وطنية فليست هناك وصفة جاهزة لكل الدول، بل المطلوب التأكيد على ما يلي:

- العلمانية تعتبر الدين أحد روافع الثقافة وليس الرافعة الوحيدة للثقافة العلمانية العربي والوطني.
- العلمانية تعتبر الدين إرثا تاريخياً ساهم في تشكيل الهوية الثقافية لبعض مكونات العلمانية وليس لكل المكونات.
- العلمانية تعتبر رجال الدين شريحة مجتمعية متساوية الحقوق والواجبات أمام القانون والقضاء وغير منزهة وتمارس عقيدتها بدون إكراه ولا تكره الغير على ممارسة عقائدها مهما بلغ حجم تمثيلها في المجتمع.
- العلمانية تعتبر أنّ الدور السياسي لرجال الدين لا يكون إلا بموجب ما يسمح به الدستور والقانون فقط ولا امتيازات أخرى ممنوحة من قبل السلطة السياسية.
- العلمانية تعتبر أنّ كل منسبى الأديان متساوين في الحقوق والواجبات ولا فرق بينهم لانتفاءهم الدينية حسب الأغلبية المنتشرة.
- العلمانية هي الفرصة الأفضل ليمارس كلّ حريته بغضّ النظر عن انتمائه الديني أو مذهبي أو الطائفي بدون قيد أو شرط إلا بما نص القانون الوضعي الزماني المتطور.
- العلمانية تكفل للتعددية الثقافية والسياسية فرصاً متساوية للحقوق بل هو الضامن للحقوق الخاصة بالأقلّيات.

لذلك سنجد أنّ أفضل وسيلة جادة لمواجهة الفكر التكفيري هي التخصيص السليم للولاية التي نفضّ منها التغيير والتطرف ألا وهي الدين وليس الدين بالقيامة المجردة، ولكن الدين السياسي والذي كان خلاله رجال الدين على علاقة وثيقة مع السلطات والأنظمة الحاكمة مما سمح لهم بتشكيل البيئات الحاضنة لكلّ مناطق انبعاث التطرف بصورة متصاعدة، ولا تغفل دور المؤسسات الصهيونية الراجعة والداعمة لمصاعم التكفيرية على مستوى القياات وتحجيزها للبدء بمشروع التكفير الأكبر (دولة الخلافة الإسلامية) والتي على اقتاضها تقوم (دولة بني صهيون الكبرى) ويتبني العالم في قبضة الصهيونية العالمية بكل موارده.

ولكن دور السياسة الوطنية ولكي تعزّز روح هذه السيادة يجب أن ترتكز على مفاهيم أشمل وأعمّ لتعمل كل أقران المجتمع مساهمين جديين ولمتزمين قائلين في بناء دولتهم لا أن تكون الرعاية بفعل منتجات الديمقراطية العبياء خاصة في الدول ذات الأغلبية الدينية، ومن هذه المفاهيم احترام التعددية الثقافية وتكريسها وحمايتها بفضل القانون لأنها تشكل تنوعاً مهمّ على أقران المجتمع فالثقافات وجدت في الدين وثقافته ونهضت أمم وحضارات بمزعل عن الدين الحالي، أي دين واقع الحال الذي لا يسمح بغيره بالقيام إلا تحت عباءته فقط وضمن قوانين وصياسته على المجتمع. وبالتالي فإنّ التعددية الثقافية في مجتمّع تسمح لكل الإمكانيات في ظل مجتمّع علماني مدني بالتطوير على واحد من المسؤوليّة والنساجم وتسمح للغير كما تسمح لنفسها في الانتشار فوق رقعة الأوطان في ظل سيادة القانون وبعيدا عن التسلط السياسي – الديني.

الحلّ الوحيد... علمنة الدولة

مما سبق سنجد أنّ الإرهاب التكفيري الذي غعّ الدول وألغى البشر والحجر، وأنّ ياعمين من دول الخليج وتركيا والكيان الصهيوني هم أنفسهم لا يمتنون وصوله إليهم وإنما جعلوا من لوهم سنديا لهذه العصابات التكفيرية كي يهدوا كيان دول مقاومة للمشروع الصهيوني – أميركي في المنطقة، أسس الحلّ الوحيد بعد القضاء عليه هو كلّ علمنة الدولة على نسيج محلية واضحة متغلطة من الواقع ومتدرّجة في التطبيق، فالفرصة اليوم باتت سانحة للقضاء على التطرف الديني الذي يلغى كل النماذج الجديدة أيضا من التعارض بين الدولة والدين، وخير مثال على ذلك حركة المقاومة الإسلامية (الجهاديين) (حزب الله) والذي كان بعد تبرر تموز المشوق للجميع، وبكلمة واحدة ربما شيوخ وهابيون تكفيريون لغاية صهيونية إذ قالوا إنه «حزب شيعي ضدّ السنة» ما حارب الله ببساطة «حزب الشيطان» في عقول الخاليين من الذين يحلق عنهم «بكم بكم عمي»، ويحتفلوا، ضده، وينظره واقعية سنجد أننا لربما نقدم على حرب دينية سنية – شيعية والسبب بسيط إلى الحق والتاسيق بأحقّ صان مفهوماً دينيا من جديد ما بين طائفتين، وكأنّ الناس جميعا هم من الطائفتين...

إذا علينا أن نبحث عن صيغ جديد تضمن أمن وسلامة المجتمع ولأنّ نزوع الزواجع ولتكن المقاومة وطنية ولتكن السيادة وطنية ولكن الحقوق والالتساوي أمام القانون بغضّ النظر عن كلّ الفوارق، ولا يضمن ذلك إلا دولة علمانية واقعية مندرجة في تحقيق التغيير لمصلحة أنّ الكل متساوون أمام القانون، وأنّ الآخرة في شان الأفراد وأن لا علاقة للأخرة الإلهية بين الدول وصلاحيه المجتمعات لكي تتنافس بين الأمم على البقاء والبقاء والقدرة على البناء والتشاركية والتكافؤ بين أفراد الوطن الواحد متساوية.

✽ رئيس الامانة العامة للثوابت الوطنية في سورية. مجتمّع مدني وطني سوري